عُشرية الجهوية المتقدمة بالمغرب: مداخل أساسية للإصلاح

The Decade of Advanced Regionalization in Morocco: Fundamental Pathways to Reform

Rachid Mellouki رشيد ملوكي

أستاذ باحث في القانون العام

مختبر الدراسات القانونية والسياسية

كلية العلوم القانونية والسياسية

Hassan First University of Settat

الملخص:

شكل بروز مصطلح الجهوية المتقدمة في متن الخطاب الملكي، وضمن دائرة النقاش العمومي، وقعا بارزا على مسار الإصلاحات التي ميزت تطور منظومة اللامركزية الترابية عامة بالمغرب، تم تتويجها بصدور القانون التنظيمي رقم 14-111 المتعلق بالجهات، حيث جاء ليشكل تحولا نوعيا ضمن مسار مختلف الإصلاحات الترابية المتواترة. أما الآن، وبعد مرور عشر سنوات على ميلاد هذا الإطار القانوني، يُطرح سؤال الحصيلة، أو على الأقل بعضا منها، ليفسح المجال لبسط مقاسات التقييم ومداخل الإصلاح في أفق بلورة نموذج ترابي جهوي متكامل.

الكلمات المفاتيح: الجهة- الجهوية المتقدمة- الثقافة الجهوية- برنامج التنمية الجهوية.

Abstract:

The concept of advanced regionalization has driven recent territorial reforms, especially the significant adoption of Law 14-111. As we approach the ten-year mark, the field investigation office is now examining the outcomes of this reform to shape the development of a future regional territorial model.

Keywords: Region - Advanced regionalization - Regional culture - Regional development program.

تقديم

بعد مرور عشر سنوات على صدور القانون التنظيمي للجهات[1]، هل يحق لنا اليوم أن نتساءل عن جدوى هذا الورش الترابي/الإصلاحي؟

فإذا كان المغرب قد واصل، ولا زال، مسيرة بناء صرح مؤسساته الترابية، وخاصة بعد إرساء القواعد الأساسية للجهوية المتقدمة، فإنه يمكن حقيقة، في الوقت الآني، وضع التجربة ضمن محك التقييم وإصدار الحكم في العديد من جوانبها، وذلك بالنظر إلى كون كل المقاييس تشير إلى أن هذه الأخيرة قد أخذت مسيرتها ومسارها الصحيح...، إلا أنها لا زالت تواجهها عراقيل متعددة، إدارية، ومالية، وبشرية وتقنية...، قد يعد بعضها طبيعيا، إذا أخذنا بعين الاعتبار الزمن الذي مرت منه التجربة، وهو عشر سنوات، قد يعتبرها البعض أنها لا زالت في مرحلتها التمهيدية، مما يقود إلى الاقتناع، مع بعض الفقه[2]، إلى كون الإصلاح الجهوي هو مسلسل سماته البطء والتعقد، الراجعين إلى وجود إكراهات كثيرة ومتنوعة.

وفي خضم هذا الواقع، يبرز التفكير في بعض جوانب التغلب على الحدود والصعوبات التي لازمت مسار التحول الترابي، ولا زالت تعترض هذا الورش ورفع رهان إنجاح منظومة اللامركزية الترابية عامة، والجهوية على وجه الخصوص، وذلك إذا ما نظرنا إلى مسار المكتسبات المتعلقة أساسا بتدبير الشأن الترابي، والآمال المنتظرة من الجهة، كإطار ترابي للتدخل الاقتصادي وإنعاش التنمية[3]، و"...تحول نوعي في أنماط الحكامة الترابية، وانبثاق لدينامية جديدة للإصلاح المؤسسي العميق "[4].

فإذا كانت الجهة، تعاني بشكل عام من كل المعيقات والصعوبات التي تشهدها الجماعات الترابية الأخرى (إدارية ومالية وبشرية وتنظيمية)، وبالتالي، يبقى حلها منزويا ضمن سياق الإصلاحات المشتركة بين كل هذه الجماعات الترابية، فإن خصوصية الجهة، كأسلوب متميز وخاص لتنظيم المجال وحل مشاكل التنمية في أبعادها المتعددة[5]، ليس فقط على المستوى الترابي/المحلي، بل

---

[1]- الظهير الشريف رقم 83-15-1 الصادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 14-111 المتعلق بالجهات، ج ر عدد 6380 بتاريخ 6 شوال 1436 (23 يوليوز 2015)، ص 6585.

[2]- El yaagoubi (M): « La région telle qu'elle pourrait étre au maroc » REMALD, Série Thémes Actuels, N8, 1997, P95.

[3]- Pierre-laurent frier/Jacques petit: « Droit administratif » LGDJ, 11éme édition, 2017/2018, P203.

- André Maurin: « Droit administratif » Editions Dalloz , 11éme édition, 2018, P11 .

[4]- خطاب الملك بمناسبة تنصيب اللجنة الاستشارية للجهوية يوم 3 يناير 2010.

[5]- تنص الفقرة الثانية من الفصل 143 من الدستور على ما يلي: "...تتبوأ الجهة، تحت إشراف رئيس مجلسها، مكانة الصدارة بالنسبة للجماعات الترابية الأخرى، في عمليات إعداد وتتبع برامج التنمية الجهوية، والتصاميم الجهوية لإعداد التراب، في نطاق احترام الاختصاصات الذاتية لهذه الجماعات الترابية..." ظهير شريف رقم 91-11-1 صادر في 27 من شعبان 1432 (29 يوليوز 2011) بتنفيذ نص الدستور، ج ر عدد 5964 مكرر، بتاريخ 28 شعبان 1432 (30 يوليوز 2011) ص 3600.

أيضا على المستوى الوطني، تقتضي إيجاد السبل الكفيلة بإنجاحها والشروط الضرورية الواجب توفيرها لتحقيق الأهداف المنتظرة والمرجوة.[1]

هذه الشروط، في نظرنا، هي عبارة عن رهانات يمكن أن نحددها في اثنين، يلزم على الدولة والجهات، وكل الفاعلين، بذل الجهود لتخطيهما، تحقيقا لكل فاعلية ونجاعة ترابية:

-الرهان الأول: خلق واكتساب ثقافة الجهة؛

-الرهان الثاني: ارتكاز الجهة على طرق جديدة للتفكير والعمل.

أولا: خلق واكتساب ثقافة الجهة

ينطلق المرتكز الأول ضمن هذا الاتجاه، من وعي واقتناع جميع الفاعلين، من مؤسسات سياسية، وإدارية، واقتصادية واجتماعية، وكذا عموم المواطنين، بالأهمية الاستراتيجية للجهة والجهوية المتقدمة على صعيد تدبير قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإيجاد الحلول الملائمة لها، حتى يمكن كسب انخراطهم الفعلي ومساهمتهم في مسلسل تشييدها، وهذا أمر، على ما يبدو، لازال لم يتحقق بما فيه الكفاية، رغم ما قد يوحي به الخطاب الرسمي، أو حتى بعض الممارسات التي تكتسي أغلب الأحيان طابعا شكليا. والحالة هذه أن الجهوية المتقدمة لن تستطيع تأكيد ذاتها، كأبرز وأفضل مجال ترابي لتدبير مشاكل التنمية، إلا إذا اقتنع بها وانخرط فيها كل الفاعلين والمواطنين...

ولبلوغ هذه الغاية، يتطلب الأمر أن يتم التركيز أولا على الجانب التحسيسي المنتظم إزاء كل الفاعلين المعنيين، وذلك من خلال إبراز الأسباب والإكراهات التي أضحت تفرض التعجيل بتفعيل الجهة كإطار مجالي لتناول ومعالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية.

فضمن هذا الإطار، هناك مجموعة من التبريرات والأسباب التي يجب العمل بكل الوسائل على إقناع جميع الفاعلين بها، سواء تعلق الأمر بأصحاب القرار المركزي، أو المنتخبين، أو أعوان الإدارة الترابية أو المواطنين، وعلى الخصوص بعض العقليات ضمن هذه الفئات التي لا تريد، سواء بإرادتها أو بدون، الانخراط في مسلسل تشييد الجهة.

لقد اضحى اليوم من الصعب، بل من المستحيل، تدبير الأنشطة الاقتصادية والسياسات العمومية الترابية عامة بأسلوب ممركز وتحكمي، فالدولة المركزية أصبحت غير قادرة موضوعيا على إيجاد حلول دائمة لمشاكل الاستثمار، والشغل، والسكن، والصحة، والتعليم، والثقافة، والبيئة والتجهيزات...

لقد باتت النزعة العامة لدى فئة عريضة من مختلف الفاعلين، وأيضا لدى عموم المواطنين، تميل دائما إلى انتظار الحلول لكل قضاياها ومشاكلها من قبل الدولة...، والحالة هذه أن الإطار الترابي الجهوي يمنح، أكثر وأفضل من أي إطار ترابي آخر، إمكانيات

[1]- Ouazzani Chahdi (H): « La Régionalisation avancée: Fondements Démocratiques et Vocation économiques » REMALD, Collections Thèmes Actuels, N93 « La Régionalisation avancée: Fondements et principes constitutionnels » 2015, p102.

حقيقية ومتنوعة في مجال التدبير المرتكز على مساهمة وإدماج جميع الفاعلين فضمن مسلسل النمو والتنمية...، خصوصا وأننا نلاحظ تنامي بروز فاعلين جدد يستمدون وجودهم ووظائفهم من المزايا المقارناتية، التي يمنحها القرب الجغرافي للأسواق وتثبيت الأنشطة، ويتعلق الأمر خصوصا بالمنظمات الاجتماعية المهنية، والمنظمات غير الحكومية، وبعدد من الشبكات الجهوية العاملة ضمن المجالات الاجتماعية، والتهيئة، وحماية البيئة، وإنعاش الأنشطة الاقتصادية، وبأنظمة تمويل التنمية المحلية والجهوية[1].

"...فالجهة أصبحت الإطار الذي يسمح أكثر من غيره بالتجريبية الاقتصادية، والاجتماعية، والمالية والمؤسساتية...، والذي يتوفر على قدرات أكبر من الإطار الوطني لإنعاش تنمية مندمجة حقيقية، حيث إن البعد المجالي وإمكانية تنسيق فعلي وملائم على أساس تفاوضي وتشاوري يجعل هذه المقاربة للتنمية الجهوية قابلة للتحقيق..."[2].

إن كل هذه العوامل والأسباب ترفع الإطار الترابي للجهوية المتقدمة، بحكم الواقع، إلى مرتبة الإطار المجالي والمؤسساتي الأكثر ملاءمة لإعداد وتنظيم وتدبير سياسات عمومية ترابية جديدة[3]. غير أن هذه الأسباب والعوامل لن ترقى إلى مستوى التحقق إلا من خلال وجود سند يحملها إلى مختلف الفاعلين بشكل منظم، ومنتظم ومكثف، وبالطريقة التي تلائم كل جهة. فإعادة النظر في المؤسسات الإدارية مسألة لا تكفي لخلق إرادة للتنمية الجهوية، حيث إن المجهود المبذول في هذا الإطار يجب أن يشكل كلا لا يتجزأ، ويجد مجاله إلى التطبيق ليس فقط على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، بل كذلك على الصعيد الثقافي.

ولتحقيق ذلك، نجد أنه في هذا الصدد من المفيد القيام ببعض الإجراءات الهامة، والتي نحدد بعضها كالآتي:

-إحداث محطات إذاعية وتلفزية جهوية؛

-خلق وتعزيز دور المجالس الجهوية للثقافة؛

-تشجيع إحداث وتنمية الإعلام الجهوي...

فالتوجه إذن ضمن هذا الاتجاه، سيساهم لا محالة في خلق وإشاعة الثقافة والوعي الجهويين، اللذين يعتبران شرطا أساسيا لتبوأ الجهوية المتقدمة مكانتها اللائقة، وجعلها مجالا للإنعاش الاقتصادي والتنموي، فسياسة التنمية الجهوية يجب أن تعتمد بالأساس على استراتيجية ملازمة للمسؤولية، تهدف إلى تغيير العقليات، سواء على المستوى الترابي/الجهوي أو المركزي[4].

إن العقلية الجهوية تبقى مسألة يجب العمل على إنشائها وترسيخها، ولن يتحقق ذلك إلا بواسطة تعبئة جهود مجموع مكونات البنية الجهوية نحو التنمية الترابية لهذه الأخيرة، والقدرة على إبراز الاختيارات ذات الخصوصية الجهوية، في مواجهة مشاريع ذات نزعة فئوية وضيقة. فالجهة يجب أن تصبح الإطار الذي تنشأ داخله روابط تضامن جديدة، ومجالا للتوفيق بين متطلبات

[1]- Guerraoui (D): « Prospéctive d'un développement régional intégré » REMALD, Série thèmes actuels, région, régionalisation et développement régional, n 8, 1996, p 112.

[2]- Ibid.

[3]- Ibid.

[4]- محمد بلمحجوبي: "إشكالية التنمية الجهوية بالمغرب" م م إ م ت، سلسلة مواضيع الساعة، العدد 8، الجهة، الجهوية والتنمية الجهوية، 1996، ص 127.

ومطالب مختلف مكوناتها، بمعنى بروز عقلية يمكن أن نسميها "المصلحة الجهوية" بمفهومها الاقتصادي بطبيعة الحال، وهذا أمر يتطلب نوعا من التدريب والتمرن المؤسساتي، قد يستغرق وقتا طويلا، وذلك حتى يتولد الإحساس والشعور بهذه المصلحة الجهوية لدى مختلف الفاعلين ضمن مؤسسة الجهة، والقضاء على الخلافات التي يمكن أن تشكل عوامل موضوعية وذاتية للتجزئة والانقسام[1].

وهكذا يبقى النجاح في هذا المنحى رهين بمدى قدرة مختلف مكونات المجتمع الجهوي على تنمية عقلية جهوية تترجم حقيقة مستوى معين من الانخراط، والاندماج والتجذر. فالجهة المتقدمة يتوخى منها أن "...تساهم بشكل حاسم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وفي الاستثمار الأمثل للمؤهلات والموارد الذاتية لكل جهة، واستنهاض هم مختلف الفاعلين المحليين، والمشاركة في إقامة وإنجاز المشاريع المهيكلة الكبرى وتقوية جاذبية الجهات..."[2].

وإلى جانب هذا المرمى الأساسي، فإن الجهوية المتقدمة "...تحدوها إرادة تأصيل فضائل أخرى، منها تفتح كافة المغاربة من خلال المساهمة المواطنة في السعي المتواصل لخدمة ما فيه خير جماعتهم وجهتهم وأمتهم..."[3].

إن من شأن التعبئة الديمقراطية للسكان، من خلال إشراكهم وانخراطهم[4] في الأعمال التنموية التي تعنيهم بكل شفافية ومسؤولية أن تساهم في تحقيق هذه العقلية، وبالتالي يلزم التركيز على خلق الشروط الموضوعية لدمقرطة مشاركة السكان في بلورة المشاريع التنموية، وذلك من خلال تنظيم مساهمتهم في عملية التنمية، ودعم القطاع الخاص والجمعيات غير الحكومية...، للاضطلاع بدور أكثر حيوية في الحياة العامة للجهة، وهذا سيمكن بطبيعة الحال من فهم أعمق لإشكالية المشاريع التنموية الترابية، والظروف التي تواجه الفاعلين الآخرين (الدولة، الجماعات الترابية)، ومن تم المشاركة الفعلية في تدبير تضامني لقضايا الجهة وللتحديات التي تواجه البلاد بشكل عام[5].

ثانيا: ارتكاز الجهة على طرق جديدة للتفكير والعمل

تطرح مسألة المرجعية التي تطغى على تفكير وعمل سائر المتدخلين (إدارة، منتخبين، فاعلين اقتصاديين واجتماعيين، مواطنين...)، من بين الإشكاليات الجوهرية التي ستعاني منها الجهة، والتي لا شك أنها ستؤثر بشكل كبير على تصور هؤلاء الفاعلين لهذه الأخيرة وتعاملهم معها، كجماعة ترابية ضمن ورش ترابي وإصلاحي يتعلق بالجهوية المتقدمة. هذه المرجعية تعكس ممارسات

[1]- Selliers (M): « les Conseillers régionaux » in Le pouvoir régional, p43, Cité par Fadel (A): « La région à l'heure de la décentralisation » REMALD, Col. Manuels et travaux universitaires, n14, 2000, p 210.

[2]- تقرير اللجنة الاستشارية للجهوية، الكتاب الأول: التصور العام، 2010، ص8.

[3]- م س.

[4]- الفصل 139 من الدستور، ج ر عدد 5964 مكرر، بتاريخ 28 شعبان 1432 (30 يوليوز 2011)، ص 3600.

[5]- التنمية الجهوية وبرامج الجماعات المحلية، من وثائق مشروع مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2004/2000، الوزارة الأولى، وزارة التوقعات الاقتصادية والتخطيط، مديرية البرمجة، يونيو 2000، ص 48.

- تقرير اللجنة الاستشارية للجهوية (الكتاب الثالث: الجهوية المتقدمة في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية)، غشت 2010، ص 15.

تجربتين جهويتين سالفتين، تتعلق الأولى بنظام المناطق الاقتصادية لسنة 1971، والثانية بجهوية 1996، إذ ليس من الغريب أن نجد نقلا واستمرارا لنفس السلوك، والتفكير والتصور، سواء من قبل الإدارة أو المنتخبين، من مستوى الجماعات والعمالات والأقاليم إلى مستوى الجهات، والحالة أن الجهة، كجماعة ترابية، إذا كانت مؤطرة بقانون تنظيمي[1] شبيه في خطوطه العريضة بالقانونين التنظيميين المتعلقين بالعمالات والأقاليم[2] والجماعات[3]، فإن طبيعتها، ووظيفتها، ومجالها، وحجمها الجغرافي وكتلتها الديمغرافية...، كلها عناصر تجعل الجهة تختلف بشكل كبير وبعمق عن باقي الجماعات الترابية، الشيء الذي يفرض على كل الفاعلين اعتماد مقاربات وتوجهات تدبيرية متميزة وخاصة للفعل الجهوي.

إن وظيفة الجهة الأساسية تتمثل في مهام النهوض بالتنمية المندمجة والمستدامة داخل الدائرة الترابية الجهوية[4]، مما يعني أن التصور والفعل اللذين يجب أن يحكما عمل الفاعلين ضمن الجهة، يجب أن يُستمدا من هذه المرجعية، والمرتكزة بالخصوص على عدة مبادئ وأسس توجههما، وتعد شروطا محددة لنجاح ورش الجهوية المتقدمة.

فاعتماد الجهة إذن، كجماعة ترابية، يجب أن يحكمه منطق خاص ومميز، يرتكز على ضرورة وأهمية الانتقال من مستوى التدبير الإداري، الغالب على كل ممارسة لامركزية جماعية، إلى مستوى التدبير الاقتصادي، في أفق الانتقال من لامركزية إدارية إلى لامركزية اقتصادية فعلية، وبالتالي فإن الفعل الترابي الجهوي يلزم أن تحكمه دائما نظرة شمولية تتوخى تنمية جهوية مندمجة، انطلاقا من مرجع كون الجهة هي أفضل مستوى ترابي للملاءمة بين التخطيط المجالي والتخطيط الاقتصادي[5].

وفي هذا الإطار، يجب أن يرتكز التصور الترابي الجديد، بناء على الجهوية المتقدمة، وبالضرورة، على تخطيط مجالي صارم وسياسة جديدة لإعداد التراب[6]، واللجوء المنظم للسياسات التعاقدية[7]. وهذا يقتضي، من منظورنا، أن تعتمد المجالس الجهوية والمصالح اللامركزة على المستوى الترابي الجهوي كذلك، القيام بما يلي من الإجراءات:

1-اعتماد منهجية خاصة، ترتكز فلسفتها على تمكين التخطيط الجهوي من الانتقال من:

-تخطيط وتدارك العجز المسجل في بعض التجهيزات وبعض المرافق الاجتماعية، إلى تخطيط استراتيجي حقيقي؛

-تخطيط فوقي إلى تخطيط تفاوضي وتشاوري/تشاركي[1]؛

---

[1]- القانون التنظيمي رقم 14-111، م س، ص 6585.

[2]- القانون التنظيمي رقم 14-112 المتعلق بالعمالات والأقاليم، القاضي بتنفيذه الظهير الشريف رقم 84-15-1 الصادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 14-111 المتعلق بالجهات، ج ر عدد 6380 بتاريخ 6 شوال 1436 الموافق ل 23 يوليوز 2015، ص 6625.

[3]- القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، القاضي بتنفيذه الظهير الشريف رقم 85-15-1 الصادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 14-111 المتعلق بالجهات، ج ر عدد 6380 بتاريخ 6 شوال 1436 الموافق ل 23 يوليوز 2015، ص 6660.

[4]- المادة 80 من القانون التنظيمي رقم 14-111، م س، ص6598.

[5]- الفقرة 2 من الفصل 143 من الدستور، ج رعدد 5964 مكرر، م س، ص 3623.

[6]- المادة 81 من القانون التنظيمي رقم 14-111 المتعلق بالجهات، م س، ص 6598.

[7]- تقرير اللجنة الاستشارية للجهوية، الكتاب الأول: التصور العام، م س، ص 10.

-تخطيط قطاعي إلى تخطيط مندمج؛

-.....

كما يجد التخطيط أيضا معناه، ضمن هذا الاتجاه، في بلورة أهداف جديدة وملائمة تتماشى والواقع الترابي/الجهوي الجديد[2]، ديمغرافيا، واقتصاديا، واجتماعيا ومؤسساتيا، ومجموع التحديات التي سيكون على كل جهة مواجهتها...، من خلال منظور مندمج للجغرافيا والموارد البشرية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار منظور شمولي، يدمج بين البعدين الوظيفي/القطاعي والترابي، في نطاق مقاربة تتجه صوب إعادة توزيع الأبعاد المجالية والبشرية للأنشطة المنتجة وللمنظمات[3]، وفي إطار اقتصاد تشاوري/ تشاركي.

إن المخطط الجهوي لا يمكن أن يُفهم مضمونه من منظور كونه كتلة برامج للتجهيز، كما هو حال الجماعة والإقليم، أو كتلة برامج قطاعية، كما هو حال الإدارات اللامركزة الإقليمية، بل هو عمل يغطي مختلف مظاهر التحول التي تستهدف مستقبل الجهة، كما أن هذا المخطط الجهوي يجب أن يجسد استراتيجية شاملة للتنمية، الكمية والكيفية، التي ترتكز على معرفة تركيبية ورقمية مضبوطة للمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بكل جهة، فالمخطط الجهوي يلزم أن يصبح نوعا من المخطط الوطني، ولكن بمقياس مصغر[4].

2- إلزامية إجراء الدراسات الترابية اللازمة، في مختلف أبعادها، لبلورة القرارات المناسبة وتنفيذ المشاريع التنموية. فنجاعة الفعل التنموي الترابي على مستوى الجهة، كما على المستوى الترابي الجماعي والإقليمي، تتطلب معرفة دقيقة للإمكانيات والحاجيات الترابية، من الناحية الديمغرافية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية والبيئية...، فلا مناص من أن ترتكز المقاربات الجديدة للجهوية المتقدمة على تشخيص وتحليل الوضعية العامة للجهات والأقاليم والجماعات، وعلى صياغة سيناريوهات نموها وسيرورتها المستقبلية بناء على معرفة دقيقة ومعمقة لأسس مشروع تنمية ترابية مستديمة، انطلاقا من واقع الوضعية الراهنة للموارد، والطاقات التي تزخر بها الوحدات الجهوية، والبنية الحضرية، والفوارق بين مختلف الجهات وداخلها، وبنياتها التحتية، ومشاكلها المالية...

---

[1]- تنص المادة 7 من المرسوم رقم 475-22-2 الخاص بتحديد مسطرة إعداد برنامج التنمية الجهوية وتتبعه وتحيينه وتقييمه على ما يلي:

"يباشر إعداد مشروع برنامج التنمية الجهوية وفق مقاربة تشاركية.

ولهذا الغرض، يقوم رئيس المجلس الجهة بإجراء مشاورات مع:

-المواطنات والمواطنين والجمعيات وفق الآليات التشاركية للحوار والتشاور المحدثة لدى مجلس الجهة طبقا لأحكام المادة 116 من القانون التنظيمي السالف الذكر رقم 14-111؛

-الهيئات الاستشارية المنصوص عليها في المادة 117 من القانون التنظيمي نفسه." ج ر عدد 7248، بتاريخ 2 جمادى الأولى 1445 (16 نوفمبر 2023)، ص 9136.

[2]-Zair (T): « La Notion Constitutionnelle de Prééminence de la Région » REMALD, N93, 2011, P114.

[3]- Guerraoui (D): Op.Cit, P 113.

[4]- صالح المستف: "الجهة بالمغرب: رهان جديد لمغرب جديد" المنشورات الجامعية المغاربية، 1993، ص 289.

إن المجالس الجهوية يجب عليها أن تعتمد، حسب بعض الباحثين[1]، أساليب عمل متطورة في مجال تدبير حاجيات وحداتها الترابية الجهوية، ومن بين أهم هذه الأساليب نذكر على سبيل المثال:

– اعتماد التسويق الترابي، من خلال وضع استراتيجية تمكن الجهات من ممارسة نوع من الجاذبية والتأثير[2]، ليس فقط على المستثمرين، بل أيضا على عدد من الفاعلين الآخرين، في مجالات اقتصادية متعددة ومختلفة (فلاحة، صناعة، خدمات...)؛

– قيام المجالس الجهوية بالعمل على إدماج الجامعات، ومراكز ومؤسسات البحث والتكوين والدراسات، ضمن مسلسل نشر القدرات المعرفية والتقنية، في ميادين الفلاحة والصناعة وقطاع الخدمات داخل وحداتها الترابية؛

– بلورة استراتيجية ممتدة للتكوين[3] في مجال التدبير الترابي الاستراتيجي للتنمية الجهوية، حيث تكمن جدوى هذه العملية في تمكين الوحدات الترابية عامة، والجهة على وجه الخصوص، من بروز نخب وكفاءات تكون في مستوى الأدوار الجديدة التي تفرضها الجهوية المتقدمة[4]، والتي عليهم أن يقوموا بها في مجالات التدبير العمومي، وذلك في سياق يتسم بتخلي الدولة ورهانات الانفتاح...

– وضع الجهة واعتبارها كإطار ترابي لإدماج المقتربات الماكرو اقتصادية والميكرو اقتصادية، كون أسلوب الاقتصاد الكلي الذي انتهجته الدولة منذ الاستقلال، كان من تبعاته تغييب دور الفاعلين الاقتصاديين الترابيين المحليين، وجعلت الفعل الاقتصادي حكرا على الإدارة المركزية، معتبرة بذلك أن الدولة هي الفاعل الاقتصادي الوحيد، حيث كانت السياسات الممركزة التي نهجتها هذه الأخيرة تهدف إلى خلق نمو اقتصادي/كمي دون مراعاة للمعطيات المجالية، مما نتج عنه بروز معضلة اللاتوازن الجهوي وتعميق اختلالات البنيات الجغرافية.

في حين أنه اليوم، وقد أضحت الدولة تعاني من صعوبات مالية كبيرة، وضمن سياق دولي عام يتميز بتراجع الدولة عن تدخلاتها المباشرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فقد أصبحت لامركزية التنمية الجهوية القطب الجوهري للتنمية، على اعتبار أن الجهة مؤهلة أكثر لمنح دفعة حاسمة للرفع من المردودية الاقتصادية والاجتماعية الترابية، من خلال تدخلات معقلنة تهم تهييئ الشروط المناسبة للاستثمار وإحداث المقاولات، وذلك في إطار مقاربة تعتمد على بعدين اثنين:

–البعد الأول: إدماج الشغل والرفع من قيمة الموارد البشرية، كمتغيرين استراتيجيين للتنمية الجهوية، حيث تقوم الجهة بدور جوهري وحاسم في عمليات الإدماج المهني للشباب، وجعل الفاعلين الجهويين طرفا مسؤولا بالنسبة لإشكالية العاطلين عن العمل؛

–البعد الثاني: تأسيس اللبنات الأولى لاقتصاد جهوي مندمج قادر على الاستجابة للحاجيات الترابية المحلية والمساهمة في تنمية الجهة، وكذلك المنافسة على المستوى الدولي وفتح الأسواق الخارجية أمام المنتوجات المجالية الجهوية.

على سبيل الختم

[1]- Guerraoui (D): « Prospéctive d'un développement régional intégré » op cit, p 112.

[2]- تقرير اللجنة الاستشارية للجهوية، التصور العام، 2010، ص 8.

[3]- المادة 82 من القانون التنظيمي الخاص بالجهات (14-111)، م س، ص 6599.

[4]- El yaagoubi (M): « La Régionalisation avancée dans les discours Royaux » REMALD, N93, 2011, p36.

لقد دشنت الجهوية المتقدمة تحولا عميقا في تدعيم مسلسل اللامركزية الترابية، وعدم التمركز أيضا. فبفضل القانون التنظيمي 14-111، أصبحت الجهة تتوفر على مؤهلات وإمكانيات، مقارنة مع الوضع السالف، في ظل القانون رقم 96-47 المتعلق بالتنظيم الجهوي، حيث تلعب من خلالها أدوارا طلائعية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الوطني، والجهوي والمحلي. لكن، وبالإضافة إلى تفعيل هياكل الجهة، ومؤسساتها السياسية، والإدارية، ولاقتصادية، والاجتماعية والمالية، فإن مواجهة حقيقية للتحديات الآنية والمستقبلية المترتبة عن الانفتاح والعولمة الاقتصادية، مسألة أصبحت تستدعي اضطلاع الجهة بكامل صلاحياتها في مجال تهييئ وإنجاز المخطط، وتنشيط الاقتصاد، وإنعاش الاستثمار والتشغيل...، التي تؤهلها لتشكل حلقة ضرورية لملاءمة التدخلات العمومية مع الخصوصيات الترابية، الجهوية والمحلية. فورش الإصلاح الترابي عامة، والجهوي على وجه التحديد، مسألة تتطلب نفسا طويلا، وعملا عميقا ومتواصلا على جميع الواجهات، السياسية، والاقتصادية، والإدارية، والقانونية، والاجتماعية، والثقافية...، وبمساهمة كل الفاعلين، العموميين، والخواص والسكان في إعداد وتنفيذ برامج التنمية الترابية، العادلة والمستديمة، مما نأمل معه أن تشكل الجهوية المتقدمة ورشا من أوراش التغيير الذي ولجه المغرب مع مطلع العشرية الثانية من القران الحالي.

بيبليوغرافيا:

- ظهير شريف رقم 91-11-1 صادر في 27 من شعبان 1432 (29 يوليوز 2011) بتنفيذ نص الدستور، ج ر عدد 5964 مكرر، بتاريخ 28 شعبان 1432 (30 يوليوز 2011)؛
- محمد بلمحجوبي: "إشكالية التنمية الجهوية بالمغرب" المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة مواضيع الساعة، العدد 8، الجهة، الجهوية والتنمية الجهوية، 1996.
- خطاب الملك بمناسبة تنصيب اللجنة الاستشارية للجهوية يوم 3 يناير 2010؛
- تقرير اللجنة الاستشارية للجهوية، الكتاب الأول: التصور العام، 2010؛
- تقرير اللجنة الاستشارية للجهوية (الكتاب الثالث: الجهوية المتقدمة في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية)، 2010؛
- التنمية الجهوية وبرامج الجماعات المحلية، من وثائق مشروع مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2004/2000، الوزارة الأولى، وزارة التوقعات الاقتصادية والتخطيط، مديرية البرمجة، يونيو 2000؛
- القانون التنظيمي رقم 14-111، القاضي بتنفيذه الظهير الشريف رقم 83-15-1 صادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليوز 2015)، ج ر عدد 6380 بتاريخ 6 شوال 1436 (23 يوليوز 2015)؛
- القانون التنظيمي رقم 14-112، القاضي بتنفيذه الظهير الشريف رقم 84-15-1 صادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليوز 2015)، ج ر عدد 6380 بتاريخ 6 شوال 1436 (23 يوليوز 2015)؛
- القانون التنظيمي رقم 14-113، القاضي بتنفيذه الظهير الشريف رقم 85-15-1 صادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليوز 2015)، ج ر عدد 6380 بتاريخ 6 شوال 1436 (23 يوليوز 2015)؛
- المرسوم رقم 475-22-2 الصادر في 17 من ربيع الثاني 1445 (2 نوفمبر 2023) بتحديد مسطرة إعداد برنامج التنمية الجهوية وتتبعه وتحيينه وتقييمه، ج ر عدد 7248، بتاريخ 2 جمادى الأولى 1445 (16 نوفمبر 2023)؛
- صالح المستف: "الجهة بالمغرب: رهان جديد لمغرب جديد" المنشورات الجامعية المغاربية، 1993.
- Selliers (M): « les Conseillers régionaux » in Le pouvoir régional, p43, Cité par Fadel (A): « La région à l'heure de la décentralisation » REMALD, Col. Manuels et travaux univesitaires, n14, 2000.
- Guerraoui (D): « Prospéctive d'un développement régional intégré » REMALD, Série thèmes actuels, région, régionalisation et développement régional, n 8, 1996.
- Ouazzani Chahdi (H): « La Régionalisation avancée: Fondements Démocratiques et Vocation économiques » REMALD, Collections Thèmes

Actuels, N93 « La Régionalisation avancée: Fondements et principes constitutionnels » 2015.

- El yaagoubi (M): « La région telle qu'elle pourrait être au maroc » REMALD, Série Thémes Actuels, N8, 1997.
- El yaagoubi (M): « La Régionalisation avancée dans les discours Royaux » REMALD, N93, 2011.
- Pierre-laurent frier/Jacques petit: « Droit administratif » LGDJ, 11éme édition, 2017/2018.
- André Maurin: « Droit administratif » Editions Dalloz , 11éme édition, 2018.
- Zair (T): « La Notion Constitutionnelle de Prééminence de la Région » REMALD, N93, 2011.